JUPITER PRIME

Consulting • Training • Advisory

جوبيتر برايم للاستشارات والتدريب

كتيّب الدورة

دورة متقدمة في ضوابط التصدير وفحص العقوبات

27 – 31 ديسمبر 2026

المنامة

info@jupiterprime.uk

jupiterprime.uk

مسجّلة في المملكة المتحدة والمملكة العربية السعودية

دورة متقدمة في ضوابط التصدير وفحص العقوبات

المرجع: 1084_40830 **التاريخ:** 27 – 31 ديسمبر 2026 **المكان:** المنامة **الرسوم:** GBP 4900

ضوابط التصدير وفحص العقوبات دورة تدريبية مدتها أسبوع لمديري التجارة وموظفي الشحن والتخليص الجمركي والمحامين التجاريين، يخرج منها المشاركون بمصفوفة فحص الأطراف المقيدة والترخيص. فقواعد الترخيص وقوائم الحظر وقيود الاستخدام النهائي تتبدل اليوم أسرع من دورات البيع، وقد يكفي فحص فائت واحد لتجميد عقد أو شحنة أو دفعة. وتضع جوبيتر برايم للتدريب ضوابط التصدير وفحص العقوبات في إطار قانون التجارة الدولية.

لماذا تهم ضوابط التصدير وفحص العقوبات الآن

تحكم هذا الميدان قوتان. فالحكومات تستخدم القيود التجارية أداة للسياسة الخارجية، فتتسع القوائم الموحدة للأشخاص المدرجين دون إنذار مسبق. كما ترفض البنوك وشركات التأمين والناقلون فتح الاعتمادات المستندية أو التغطية أو الحجوزات حين تكون أدلة الفحص ضعيفة. والجهة التي تحسن الفحص تبقي شحناتها متحركة، أما التي تهمله فتواجه مصادرة البضائع وتجميد الأموال والضرر بالسمعة. وتستند الدورة إلى مبادئ قانون التجارة الدولية في بيع البضائع، وشروط التسليم مثل قواعد Incoterms، ومستندات النقل، والتقييم الجمركي.

المستفيدون من ضوابط التصدير وفحص العقوبات

- مكاتب التجارة التي تفاوض المشترين على شروط التسليم وشروط الترخيص وتعهدات المستخدم النهائي
- منسقو الشحن الذين يحجزون الناقلين ويصدرون سندات الشحن ويوجهون الإرساليات عبر مراكز العبور
- أخصائيو الجمارك الذين يحددون البنود التعريفية ويصرحون بالمنشأ ويتعاملون مع حجز البضائع في المنافذ
- المستشارون التجاريون الذين يصوغون بنود العقوبات وصيغ القوة القاهرة وأحكام تسوية النزاعات
- موظفو تمويل التجارة الذين يطابقون مستندات الاعتماد المستندي مع نتائج الفحص

تجني شركات التصدير والتوزيع الفائدة الكبرى حين يحضر موظفو التجارة والشحن والشؤون القانونية معا.

قدرات ضوابط التصدير وفحص العقوبات

يحول المشاركون التصنيف ومطابقة القوائم وتحليل التراخيص إلى قرارات شحن قابلة للتكرار.

- تصنيف البضائع والبرمجيات والتقنية وفق قوائم الرقابة — قرارات الحاجة إلى ترخيص من عدمها
- تطبيق الفحص بالمطابقة التقريبية على المشترين والمرسل إليهم والسفن — قرارات الإفراج أو الإيقاف لدى مكتب التجارة
- تقييم مؤشرات الاستخدام النهائي والتحويل في الطلبات — الإحالة إلى المستشار التجاري
- مواءمة قواعد Incoterms ومستندات النقل والبيانات الجمركية مع شروط الترخيص — فرق الشحن والمنافذ
- تصميم بنود العقوبات وحقوق الإنهاء في عقود البيع — المفاوضون والبنوك
- موازنة سبل الانتصاف ومسارات النزاع عند إيقاف شحنة — الإدارة العليا وشركات التأمين

مصطلحات ضوابط التصدير وفحص العقوبات الأساسية

- الصنف ذو الاستخدام المزدوج — بضائع أو برمجيات أو تقنية لها تطبيقات مدنية وعسكرية وتحتاج إلى ترخيص قبل تصديرها
- فحص الأطراف المقيدة — مطابقة كل طرف في المعاملة مع القوائم الموحدة للأشخاص والكيانات المدرجة
- شهادة المستخدم النهائي — إقرار موقع من المتلقي الأخير يبين كيف وأين ستستخدم البضائع الخاضعة للرقابة
- تجميع الملكية — معاملة الكيان كأنه مدرج حين يملك أشخاص مدرجون مجتمعين حصة مسيطرة فيه
- إعادة التصدير — شحن البضائع الخاضعة للرقابة من بلد الوجهة الأولى إلى وجهة لاحقة
- التصدير الحكمي — إتاحة تقنية خاضعة للرقابة لشخص أجنبي داخل منشآت الجهة المصدرة نفسها

ضوابط التصدير وفحص العقوبات يوما بيوم

اليوم 1: أسس قانون التجارة للشحنات الخاضعة للرقابة

- مبادئ البيع الدولي للبضائع — موضع انتقال الملكية والمخاطرة
- توزيع الأعباء وفق قواعد Incoterms — من يتحمل واجبات الترخيص والتخليص
- سندات الشحن البحري وبوالص الشحن الجوي — السيطرة المستندية على البضاعة
- الاعتمادات المستندية والتحصيل المستندي — فحص البنوك للمستندات المقدمة
- قواعد التقييم الجمركي والمنشأ — بيانات جمركية تتوافق مع التراخيص

اليوم 2: تصنيف الأصناف الخاضعة لرقابة التصدير وترخيصها

- بنية قوائم الرقابة وتصنيف الأصناف — قرارات الحاجة إلى ترخيص
- نقل التقنية والبرمجيات ذات الاستخدام المزدوج — مخاطر التصدير غير المادي
- أنواع التراخيص وشروطها — الاختيار بين الإذن العام والإذن الفردي
- شهادات المستخدم النهائي والتعهدات — أدلة يقبلها البنك والناقل
- رقابة إعادة التصدير والعبور — التوجيه عبر وجهات ثالثة

اليوم 3: أساليب فحص العقوبات

- قوائم الإدراج الموحدة — اختيار المصادر التي تغذي أداة الفحص
- المطابقة التقريبية ومنطق الأسماء البديلة — ضبط معدلات الإنذار الكاذب
- تحليل تجميع الملكية — كشف المدرجين المستترين في السلاسل المؤسسية
- مؤشرات الخطر في السفن والموانئ والمسارات — خطر التحويل البحري
- سجلات البت في التنبيهات — قرارات إفراج أو إيقاف قابلة للدفاع عنها

اليوم 4: حماية العقود وسبل الانتصاف التجارية والنزاعات

- بنود العقوبات ورقابة التصدير — حقوق التعليق والإنهاء
- حجج القوة القاهرة واستحالة التنفيذ — المسؤولية عن الشحنة الموقوفة
- رسوم مكافحة الإغراق والرسوم التعويضية — خيارات التسعير ومصادر التوريد
- مسارات الإفصاح الطوعي — الاستجابة لمخالفة مكتشفة
- خيارات التحكيم والتقاضي في عقود التجارة — اختيار جهة الفصل

اليوم 5: ممارسة مصفوفة الفحص والترخيص

- تمرين تصنيف على طلب مختلط الأصناف — تطبيق منطق قوائم الرقابة
- محاكاة فحص على شبكة موزعين — تطبيق اختبارات الملكية
- مطابقة مجموعة المستندات — مواءمة الاعتماد والسند والبيان الجمركي
- مراجعة سيناريو شحنة موقوفة — اختبار خيارات البنود وسبل الانتصاف
- مصفوفة فحص الأطراف المقيدة والترخيص — قواعد الإحالة النهائية

تطبيق ضوابط التصدير وفحص العقوبات بعد الدورة

- إعادة تصنيف خطوط المنتجات العشرة الأعلى حجما وتسجيل حالة الترخيص لكل وجهة
- تدقيق تنبيهات الفحص لثلاثة أشهر واختبار عتبات المطابقة التقريبية وتوثيق مبرر كل إفراج

أسئلة حول ضوابط التصدير وفحص العقوبات

ما ضوابط التصدير وفحص العقوبات ولماذا تهم الآن؟

ضوابط التصدير وفحص العقوبات هي ممارسة تصنيف البضائع والتحقق من التراخيص ومطابقة الأطراف مع قوائم الإدراج قبل الشحن. وتهم الآن لأن القوائم تتغير أسبوعيا، ولأن البنوك والناقلين وشركات التأمين يرفضون المعاملات التي تفتقر إلى أدلة فحص واضحة.

من الأدوار الأكثر استفادة من ضوابط التصدير وفحص العقوبات؟

تستفيد مكاتب التجارة ومنسقو الشحن وأخصائيو الجمارك والمستشارون التجاريون وموظفو تمويل التجارة أكثر من غيرهم. فكل منهم يتحكم في نقطة قد يدخل منها طرف مدرج أو صنف خاضع للرقابة إلى الشحنة.

كيف تختلف ضوابط التصدير وفحص العقوبات عن دورة عامة في عقود التجارة الدولية؟

تركز ضوابط التصدير وفحص العقوبات على سؤال واحد: هل يجوز أن تمضي الشحنة أصلا. أما دورة عقود التجارة العامة فتتناول شروط السعر والتسليم والدفع، وهنا لا تدرس هذه الشروط إلا بقدر ما تحمله من مخاطر الترخيص والفحص وإيقاف البضائع.

ماذا تعود به من ضوابط التصدير وفحص العقوبات؟

تعود بمصفوفة للفحص والترخيص جربت على طلبات واقعية. وهي تربط التصنيف بنتائج الفحص وبنود العقود ومسؤولي الإحالة.

ضوابط التصدير وفحص العقوبات: الطريق إلى الأمام

تحدد مصفوفة فحص الأطراف المقيدة والترخيص أولا ما إذا كانت الطلبات المعلقة قابلة للشحن بموجب التراخيص القائمة. ويستخدمها موظفو مكاتب التجارة وأخصائيو الجمارك والمستشارون التجاريون لتوزيع قرارات الإفراج أو الإيقاف والرد على استفسارات البنوك. وبعد أول استخدام لها تستحق عتبات تجميع الملكية والمطابقة التقريبية المراجعة، لأن الإدراجات الجديدة تنقل مواضع الانكشاف المستتر.